

# التجمع من أجل لبنان / فرنسا

"عشر سنوات من السلام ولا سلام"

كلمة العماد ميشال عون

في المحاضرة التي نظّمها "التجمع من أجل لبنان" / مدينة ليون

ليون ، في ٣ شباط (فبراير) ٢٠٠١

التجمع من أجل لبنان / فرنسا

63,Rue Sainte-Anne 75002 Paris

Tel: 01 40 15 06 52 Fax: 01 40 15 05 52

E-Mail: rpl @ club-internet.fr

## عشر سنوات من السلام ولا سلام

خلال أعوام ١٩٨٨-١٩٩٠ ، تصدينا للهيمنة السورية على لبنان ، والتي كانت تحظى في ذلك الوقت بمباركة الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل وبعض الدول الغربية .

ولسوء الحظ ، انتهت تلك المواجهة بفرض الأمر السوري علينا من خلال ما سمّي باتفاق الطائف الذي اعترف به المجتمع الدولي بأكمله . وكان من شأن هذا الاتفاق ان يبرّر ويكرّس إبقاء القوات السورية المسلّحة في لبنان ، لانه لم يشترط انسحابها ولم يتضمّن ما ينصّ حتى على ضبط تواجدها على الارض اللبنانية .

على أثر هذا الاتفاق الديكتات ( المفروض بالقوة ) ، تمّ استبعاد عسكرياً في ظروف إقليمية جدّ مؤاتية لسوريا التي قبضت غالباً ثمن دعمها للجبهة المناهضة للعراق في حرب الخليج .

وبهذه العملية العسكرية الأخيرة ، أتمت سوريا وضع يدها على لبنان ، وقضت على كل شكل من أشكال المقاومة ، وخصوصا على حرية التعبير في البلاد ، أقله مؤقتا . وبمساعدة المتعاونين معهم من اللبنانيين في السلطة ، بدأ السوريون حملة دعائية تركز على موضوعات مثل "انتهاء الحرب اللبنانية وعودة السلام الأهلي " ، وقاموا بترجمتها ببعض الإجراءات ، كتشكيل حكومة سميت "حكومة اتحاد وطني " ضمت أعداء الأمس الذين لم يكن ما يجمعهم سوى ولائهم لسيدهم الجديد : النظام السوري .

غير ان هذه المحاولات الخادعة بقيت دون جدوى ، فلم تنطل على الشعب اللبناني الذي استمر في التعبير بأعمال متنوعة ، تراوحت بين المقاومة السرية عند الذين هم أكثر شجاعة ، والتشبث برفض الأمر الواقع لدى الأكثر اعتدالا ، وبالحنن واليأس عند الأكثر ضعفا . وعلى الرغم من اختلاف ردات الفعل هذه ، كان ما يجمع بينها رفض الاحتلال السوري وفضالته من بعض اللبنانيين .

وتنوعا في طرائق العمل ، قام الجهاز السوري اللبناني الذي يمسك بزمام الحكم ، بإطلاق حملة تشهير ضدي شخصا في محاولة يهدف منها الى إفقاد الثقة بالمقاومة التي ما زلت أجسدها لدى الشعب . ولكن ذلك لم يُجد نفعاً ، بل على العكس ، إذ ان اللبنانيين ازدادوا تعنتاً برفض الأمر الواقع رفضا بلغ شأوه في ذلك الموقف الذي اجتاح الشعب اللبناني في مقاطعة الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٢ .

لم يكن "السلام " الذي بالغوا في التبجح به سوى مجرد "سلم سوري" أقام هدنة بالقوة العسكرية بمختلف أشكالها : بالغزو العسكري في ١٣ تشرين الأول ( أكتوبر ) ، بالانتهاكات ، بالتوقيفات الاعتبائية ، بقمع الحريات ، بتزوير الانتخابات ، بالحكومات الدمي المتتالية ، بكم وسائل الإعلام الخ

لقد استغلت سوريا الظروف الإقليمية التي جعلتها جزءا لا يستغنى عنه في إطلاق عملية السلام في مدريد ، فوجدت نفسها طليقة اليدين في التصرف بلبنان على هواها ، وفي خدمة مراميها ، ما أدى بها الى الإكثار من الاتفاقات الثنائية غير المتوازنة ، والى الاستمرار في حملتها الهادفة الى تطبيع وجودها الدائم في لبنان . ومن اجل ذلك ، كانت كل

الوسائل مسموحة : فالى جانب اللجوء الى قمع المعارضين قمعاً عنيفاً ، كانت الآلة السورية تستخدم أشدّ الطرائق براعةً و نفاذاً لكي تحاول الانتهاء من مقاومة اللبنانيين لاحتلالها بلدهم ، فكانت تلوح بالجزرة حيناً وبالعصا حيناً آخر ، وتخضعهم لأنواع شتى من الابتزاز حتى في أمسّ حاجاتهم الحياتية ، الاقتصادية منها والادارية .

ولمكافحة إجحام اللبنانيين عن الانخراط في الحياة السياسية ، عمد الثنائي السوري اللبناني الى التسلّل عبر الجمعيات والاتحادات الاجتماعية والجمعيات وحتى داخل العائلات ، يغدقون عليهم الوعد والوعيد من أجل حثّهم على المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية ، وخذاعهم بجيل جديد من النواب لا يختلفون عن سابقهم الاً اختلافاً سورياً .

غير ان استبدال الممثلين والقياديين الحقيقيين للشعب ، بأشكال جديدة من التمثيل المحلي الضيق الذي لا يتمتع بأي بُعد وطني ، كان محاولة سرعان ما انكشفت حدودها ، فأدرك أشدّ الناس انخداعاً حقيقة الأمر ، وانضمّوا الى الحركة المتعاضمة والداعية الى إصلاح التمثيل الحقيقي للشعب اللبناني .

## الجنوب

يمكننا ان نضيف الى وهم السلام الأهلي وهم السلام الإقليمي ، بالاضافة الى الوعود "بمجيء الربيع" ، والأمني بالهدوء التي استحقّها اللبنانيون خلال هذه السنوات الأخيرة التي يخطئون بتسميتها "سنوات ما بعد الحرب".

وهذا اذا لم نأخذ بعين الاعتبار التحكّم السوري بورقة المقاومة في الجنوب ، والشعار الذي اصبح في الماضي مقدّساً : "وحدة المسار والمصير" بين سوريا ولبنان ، هذا الشعار الذي لم يكن سوى مناورة تقوم بها سوريا للاحتفاظ بالورقة اللبنانية بين مخالبيها ، ولمنع لبنان من استعادة سيادته على الجنوب عن طريق التفاوض . انها مناورة فائقة الأهمية بالنسبة للسوريين ، لان من شأن الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي اللبنانية ان يكشف عن الحقيقة "المخزية" حول الانسحاب العربي ، وبالأولى السوري ، من المواجهة مع اسرائيل : انها استقالة جماعية كان من شأن النزاع المسلّح في جنوب لبنان ان يحسن إخفاءها .

غير ان هذه المحاولات باءت هي ايضا بالفشل ، وكان انقلاب الوضع في الجنوب محتما . فبما ان النظام السوري لم يحترم مايتعلق به في "الاتفاق" الضمني مع اسرائيل ، وهو توقيع السلام ، اختار الاسرائيليون حلا جذريا أبطلوا فيه الاتفاق بعد ان سحبوا جيوشهم من لبنان في ايار ( مايو ) عام ٢٠٠٠ ، من اجل فصل المسارين السوري واللبناني وتحقيق الأمن على حدودهم عوضا عن السلام .

وفي غياب السلام التام ، كان ينبغي ان يوفر هذا الوضع المستجد قسطا وافرا من الهدوء والاستقرار للبنانيين ، وخصوصا لأهل الجنوب ، ولكنهم حصدوا خيبة عارمة لا تقاس بما كانوا يتوقعون . فبينما كانوا يأملون باستقبالهم استقبالا حارا لدى عودتهم الى كنف الأمة ، بعد هجر قسري على مدى اعوام طوال تركتهم خلالها الدولة يواجهون مصيرهم دون مساعدة او عناية ، أكددهم ان يكتشفوا عدائية السلطة واتهامها اياهم بالخيانة والعمالة ، إذ لاحقت الكثيرين منهم وأوقفتهم . وما أمعن في إهانتهم هو ان ميليشيات الأمر الواقع حلت محل الدولة ، وسجنتهم وحققت معهم قبل ان تعاود تسليمهم الى السلطات القانونية . فالوفاق الوطني الذي طالما بشروا به ، كشف النقاب عن كونه مجرد شعار أجوف استهلكته السلطة لمآرب ديماغوجية محض . ذلك ان السكان المنكودين الذين وقعوا ضحية الظلم ، ظلم الاحتلال ، وجدوا انفسهم ضحية ظلم آخر ، ظلم الدولة ، دولتهم : انه لوضع أشد وجعل وأصعب احتمالا .

ومما كان اللبنانيون يأملون به ايضا ، هو عودة السلطة الشرعية الى الأراضي التي انسحب منها الإسرائيليون ، كما تقضي بذلك بدهاء المنطق والعقل السليم . غير ان السلطة ، بدل ان تعيد سيادة الدولة على تلك الأرض المحررة ، رفضت نشر قواتها المسلحة في الجنوب ، نزولا عند طلب سوريا وإحاحها ، وسلّمت الأرض والسكان الى سلطان الميليشيات ، السيد الوحيد على الساحة منذ يوم التحرير .

ومن البديهي ، في هذه الحالة ، ان يتلاشى سريعا الأمل بالثقة والأمان اللذين تاق السكان اليهما ، وان يحل محله الشعور بالخطر وبالخوف من امكانية قيام الميليشيات بأعمال انتقامية . ان تولي الميليشيات زمام الأمور ، مهما ادعت بالانضباط ، لا يسعه في أي حال

ان يكون البديل عن الأمن الشرعي ، لانه يبقى رهنا بمصالحها واعتباراتها التي ينظر اليها المواطنون نظرة الريبة والحذر .

ان التصريحات الرسمية الصادرة عن حزب الله ، حول متابعته القتال من اجل تحرير مرتفعات شبعأ ، والتي ما لبثت ان تحققت ، كان من شأنها ان تبدد كل أمل بالعودة الى الوضع الطبيعي والاستقرار الذي - في غياب الحديث عن السلام - طالما تاق اليه المواطنون بعد ربع قرن من الاحتلال . فالهجمات العسكرية المتكررة والهجمات المضادة أعادت إغراق اللبنانيين عموما ، وبخاصة اهالي الجنوب ، في شبح حرب شاملة ، وهم لا يزالون اليوم يهجسون بها .

ان مهزلة "مزارع شبعأ" لم تكن تكفي لتبرر ، تجاه اللبنانيين ، الاستمرار بالنضال المسلح ، في حين ان سبل المفاوضات كانت دائما مفتوحة . لان تلك الارض اللبنانية ، والتي ضمّتها سوريا منذ القدم وصادرها الاسرائيليون بعد حرب ١٩٦٧ ، لم تكن يوما موضوع مطالبة "رسمية" لبنانية ، لا قبل ٦٧ ولا بعدها . أضف الى ذلك ان موقف السلطة اللاعقلي وغير المبرر برفضها عودة السيادة اللبنانية الى الجنوب ، عزّل لبنان دبلوماسياً داخل المتحدّ الدولي ، وحتى بين أصدقائه الدول الذين ما اقتنعوا البتّة بالحجج الواهية التي أنتجتها الآلة "السورية" المتخذة القرار في لبنان . فكان من اهم النتائج المترتبة على ذلك ، تجميد الدول الغربية كل مساعدة اقتصادية لجنوب لبنان ، طالما ان السلطات الشرعية لا تضع يدها على الاراضي المحررة . وكان بإمكان اللبنانيين الاستغناء عن ذلك ، لولا انهم لا يريحون منذ سنوات عديدة تحت عبء أزمة اقتصادية لم يسبق لها مثيل .

## الوضع الاقتصادي

في المجال الاقتصادي ، كان للسياسة التي انتهجها الحكم في لبنان ، منذ الطائف ، نتائج مُفجعة . فبعد السنتين الأوليين من الحكم ، والمنتهيتين بثورة الدواليب ، تشكلت حكومة جديدة تحت شعار "إعادة الإعمار" ، وتسلمت السلطة بطبل وزمر . غير ان سياستها أدخلت البلاد في وضع اقتصادي مدمر ، لانه ترتكز على :

اللجوء الى الاستدانة المُفرطة

خطة لإعادة الإعمار لا تتضمن مشاريع إنمائية

طرح سندات خزينة بفوائد مرتفعة جدا ، ما جعل اللبنانيين يعزفون عن القيام  
بمشاريع استثمارية، أي تنموية  
فساد مُفرط و عام ( فضحه حديثا تقرير صادر عن الامم المتحدة )  
انتشار اليد العاملة الاجنبية

وهكذا تجمعت كل العناصر المؤدية الى زلزال اقتصادي ، فاهتزت الارض تحت اقدام  
اللبنانيين ، وذلك بعد نشوة عابرة لم تدم اكثر من اثنتين او ثلاث من سنوات الإعمار

:

ركود اقتصادي حاد  
تسريح عمالي كثيف  
إفقال شركات  
ارتفاع مذهب في نسبة البطالة  
تراجع في مستوى الأجور  
انخفاض في القوة الشرائية  
عجز ضخم في الميزانية العامة و اكبه ارتفاع جنوني في الدين العام ( ١٦٠ %  
من الناتج الوطني القائم )  
ان الارقام بليغة التعبير : فمداخل الدولة أقل من خدمة الدين ، وهذا ما سيجعل  
لبنان اكثر بلد مدين في العالم ، هذا اذا لم يكن بعد قد حقق هذه الصفة .

ان الاتفاقات الثنائية المعقودة مع سوريا بصورة غير متوازنة وليست في مصلحة  
اللبنانيين ، جاءت لتزيد في تفاقم الوضع المتردي أصلا بشكل عميق . وقد دفعت ثمن ذلك  
جميع القطاعات : الصناعي ، والنقل ( أزمة سيارات الأجرة ) ، واليد العاملة ، والتربية (   
والمثل الأخير على ذلك هو قبول الطلاب السوريين في كلية الطب بالجامعة اللبنانية من دون  
الخضوع لامتحان الدخول ) ، والزراعي بما في ذلك الاضراب العام والاحتجاجات الجماعية  
التي شهدناها منذ اسبوعين .

اما أسوأ ما ينجم عن ذلك من نتائج فهو هجرة اللبنانيين الكثيفة ، وخصوصا هجرة  
الشباب الذين يشكلون الطاقة التي يعول عليها مستقبل لبنان . ففي كل شهر يهاجر ١٦٠٠٠

شباب بحثا عن مستقبل او فرصة عمل او أجر بسيط ، وقد حرمتهم منها هذه الأزمة الاقتصادية التي تسحق لبنان .

منذ عام ١٩٩١ وقيام السلطة المطلقة للجمهورية الثانية التي أسسها اتفاق الطائف ، هاجر ثلث سكان لبنان ، أي ١،٢٠٠،٠٠٠ نسمة من افراد الشعب الناشط والمنتج . ان هؤلاء " الشهداء "الاقتصاديين هم ضحايا سلطة لم تكف عن إراقة دماء لبنان منذ عشر سنوات . فذكرى عام ١٩٩٤ لا تزال حية مع الجرح الكبير الذي فتحته داخل النسيج الديمغرافي اللبناني ، إثر عملية تجنيس وحشية لم تحترم نذرا يسيرا من طبيعة الشعب اللبناني وحساسيته .

انطلاقا من كل هذه الحالات العينية ، لن يبقى أدنى شك بأن اصول الازمة الاقتصادية لم تكن عفوية وبدون نية مبيتة ، ومن الطبيعي الاعتبار ، ان إفقار اللبنانيين الذي يدفعهم الى الهجرة ، هو مقدمة مدروسة لاستبدالهم بالفلسطينيين الذين اصبح امر توظيفهم محتما وشيكاً .

### ماذا إذن عن السنوات العشر من السلام والحبوحة ؟

لقد أمل بعض اللبنانيين بأن نهاية النزاع العسكري في الجنوب سيعيد الى البلاد قسطا اوفر من الطمأنينة والثقة ، ما ينعكس بصورة حاسمة على استعادة الحياة الاقتصادية الرغيدة والسليمة الى لبنان . ولكن سوريا قرّرت غير ذلك ، إذ ان حؤولها دون استعادة الدولة للجنوب ، أغرق لبنان في وضع مماثل لحقبة ما قبل التحرير ، بل أسوأ ، بفضل بروز شبح المخيمات الفلسطينية بروزا حادا ومنسقا ، بحيث اصبحت تشكل تهديدا للاستقرار ، وأداة في ايدي السوريين للابتزاز والمساومة ، وذلك تعويضا لهم عن ضعف ورقة المقاومة ، او فقدانها ، في ميزان القوى بينهم وبين الاسرائيليين .

ولسنا بحاجة الى التذكير ، الى جانب ذلك ، بأن غياب الوفاق الوطني ، والتعدّي المستمر على الحريات ، واستبعاد الممثلين الحقيقيين عن اللبنانيين ، ومنع كافة اشكال الحوار بين اللبنانيين ، حالت كلها دون إيلاء الثقة بالبلاد التي ما برحت في وضع غير مستقرّ ، تمزقها أزمة اقتصادية لا مثيل لها ، وليس بالامكان ان نرى فيها نهاية النفق .

والبراهين على ذلك عديدة : فلا تسلّم الوظائف من قبل افضل الخبراء والاختصاصيين ، ولا تغيير السلطة القريب العهد ، استطاع إصلاح الوضع الذي ما انفك مرتبًا ارتباطًا وثيقًا بعدم الاستقرار السياسي في البلاد . وليس أوضح دلالة على ذلك من شهادة رئيس البنك الدولي منذ بضعة ايام .

صحيح ان بعض اللبنانيين قد ادركوا هذا الواقع بعد مرور وقت طويل ، إلا ان الانسحاب الاسرائيلي في ايار ( مايو ) كان مناسبة فتحت اعينهم وفضحت الخدائع التي كان الحكم الموالي لسوريا يغذيها ويرعاها على مدى سنوات طوال . فأخذت الاصوات ترتفع تدريجيا ، وبدأت تتجلى الوحدة الوطنية بين اللبنانيين ، بمختلف طوائفهم ، حول ضرورة إنهاء الهيمنة السورية على لبنان ، وإعادة التوازن الى العلاقات السورية اللبنانية بدءًا من الوجود العسكري السوري في البلاد .

وعلى الرغم من المحاولات التي يقوم بها الرئيس الموالي لسوريا من اجل تبرير هذا الوجود ، وربطه بسلسلة من الشروط الآيلة الى إدامته وتأييده ، فإن الوعي الجماعي ووضوحه لا يزالان ثابتين حول هذا الموضوع القائم اليوم في صلب الأولويات والقضايا الراهنة . لقد اصبح واضحًا لدى اللبنانيين بعد اليوم ، ان خلاصهم على جميع الأصعدة ، السياسية منها والاقتصادية ، انما يمرّ باستعادة سيادة لبنان واستقلاله ، وبوفاق وطني حقيقي ، لكي يبنوا معًا ، وبعيدا عن الضغوطات الخارجية ، جمهوريةً ثالثة يكون أساسها الحوار واحترام الحريات وحقوق الانسان : انها وحدها الجديرة بأن تصبح لبنان الغد .

ولكن بالرغم من كون هذه الأمور ضرورية ، فانها لسوء الحظ غير كافية . إذ ان اللبنانيين ، اذا حلّوا المسألة الداخلية ، وبدأوا يتجمعون حول مشروع استقلالي يتخطى الفروقات الطائفية ، فان هذه الإرادة الداخلية تحتاج دوما الى سند دولي فعّال . غير ان الدول التي ساندت الطائف انما سببت شقاء لبنان ، وهي لم تقم لغاية هذا اليوم بأي مبادرة من اجل انقاذه . ولكن هذا الجمود ليس بإمكانه الاستمرار الى ما لا نهاية ، إذ ينبغي على المتحدّ الدولي ان يسعى الى رفع هذا الظلم ، بدءًا بتطبيق القرار ٥٢٠ الصادر عن الامم المتحدة تطبيقًا دقيقًا وسريعًا ، لكي يستطيع لبنان ان يستعيد كامل سيادته واستقلاله ، ولكي يُتاح له اخيرا ان يتوق تواقًا شرعيًا الى السلام : السلام الحقيقي .